الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب | من 03 إلى 15 ديسمبر 2024 | العدد 30

قانون الماليّة لسنة 2025:

الاعلان عن اختتام النظر المشترك وختم رئيس الجمهوريّة

تطبيقا لمقتضيات الفصل 18 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024، أحال رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 9 ديسمبر 2024 مشروع قانون المالية المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب الى رئيس الجمهورية لختمه تبعا لاستيفاء العمل المشترك بخصوصه.

وقد نشر قانون الماليّة لسنة 2025 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 149 بتاريخ 10 ديسمبر 2024.

الفصل 18 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 :

"في صورة عدم توصّل اللجنة المتناصفة الى مشروع نص موحد في الأجل المنصوص عليه بالفصل 16 من هذا المرسوم، يحيل مجلس نوّاب الشعب مشروع قانون المالية الذي كان صادق عليه مجلس نواب الشعب إلى رئيس الجمهورية لختمه"

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، مساء الاثنين 9 ديسمبر 2024 بقصر قرطاج، اثر الجلسة العامّة، كل من رئيس مجلس نواب الشعب، ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، حيث أثنى رئيس الجمهوريّة خلال اللّقاء على جهود أعضاء المجلسين.

وأعلن عن ختم القانون، مبيّنا امكانيّة مراجعة بعض أحكامه لاحقا إن اقتضت الحاجة.

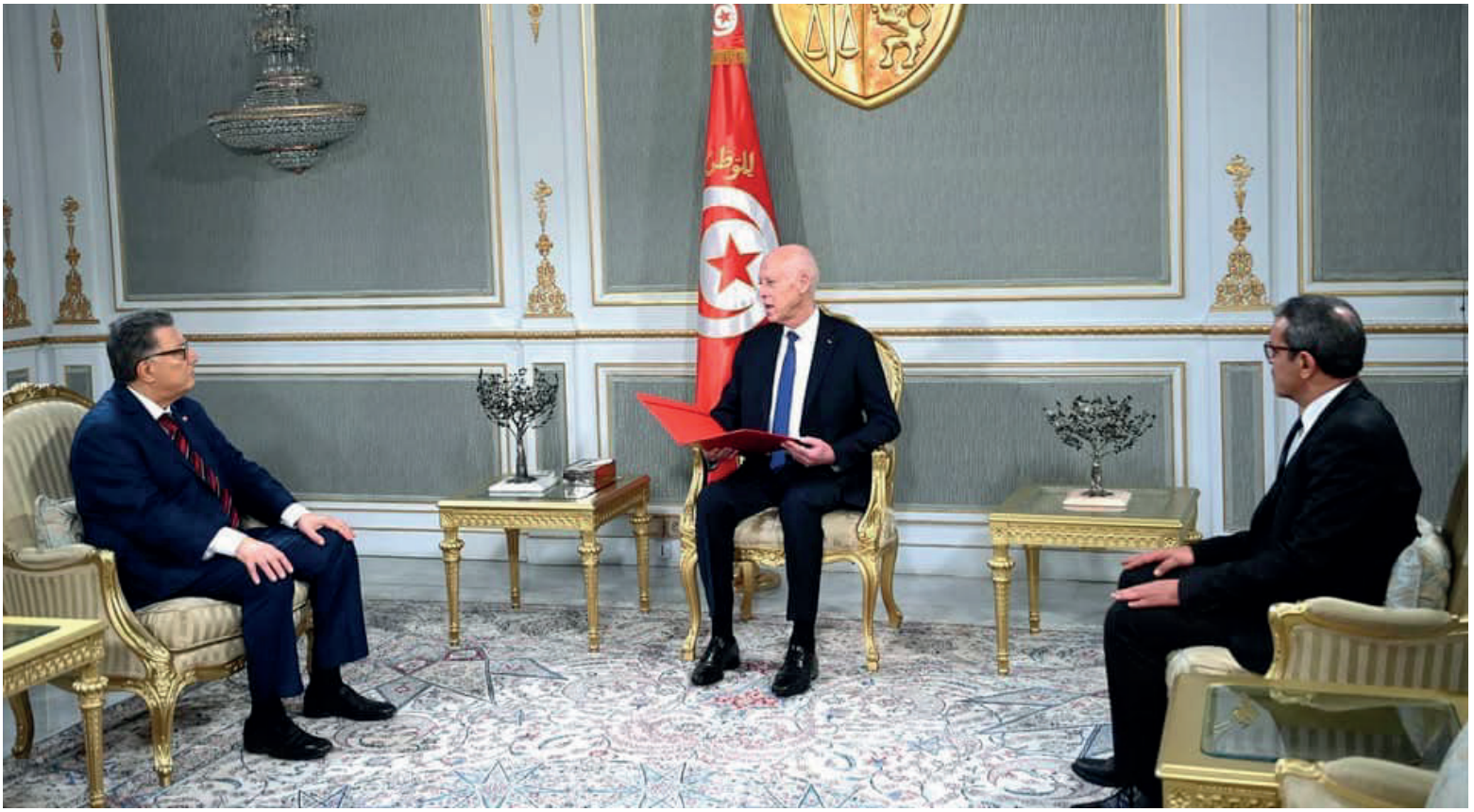

مجلس نواب الشعب

وخلال الجلسة العامّة، ألقى رئيس مجلس نواب الشعب كلمة ضمّنها عديد الرسائل في ما يلي أهمّها:

- "العمل المشترك الذي قام به المجلسان جسّد مبادئ دستور 25 جويلية 2022

- الغرفتان النيابيتان ستحترمان صلاحياتهما الدستورية والتشريعية و الرقابية

- هذا البرلمان هو الذي سيمثل كافة شرائح الشعب التونسي ولا يمكن أن تكون هناك منطقة أو جهة متميزة على بقية الجهات التي يجب أن تكون جميعها متساوية في الحقوق والواجبات والطموحات.

- نواب المجلسين سيبقون على العهد لمزيد التواصل مع الشعب بهدف تحقيق مطالبه في كنف الاجتهاد واحترام الرأي والرأي المخالف.

- الشعب التونسي يعبر من خلال مجلسيه عن وحدة صمّاء للدفاع عن مصالحه، وبلادنا عصيّة على كل متآمر وخائن بفضل التحام الجميع حول المصلحة العليا للوطن".

مجلس نواب الشعب في أرقام

64 سؤالا كتابيّا تمّت إحالته إلى أعضاء الحكومة المعنيين

03 مشاريع قوانين تمّت إحالتها إلى الجلسة العامّة

03 استماعات عقدتها لجنة الماليّة والميزانيّة بخصوص مشاريع قوانين

مواعيد منتظرة

ديسمبر 2024

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
25	26	27	28	29	30	1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31	1	2	3	4	5

18 ديسمبر 2024 :

يوم دراسي حول مشروع القانون المتعلّق بمؤسّسة فداء

19 ديسمبر 2024:

يوم دراسي حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النوويّة

19 و20 ديسمبر 2024:

جلسة عامّة للنظر في ثلاثة مشاريع قوانين

استفهامات بخصوص بعض فصول قانون الماليّة

أعضاء المجلس يتفاعلون

أثارت بعض فصول قانون الماليّة لسنة 2025، أثناء النظر فيه من قبل مجلس نواب الشعب، عديد التساؤلات، وكان عدد منها محلّ تباين في الآراء. ومن هذا المنطلق نسوق عددا من التوضيحات التي قدّمها أعضاء من مجلس نواب الشعب، عبر وسائل الإعلام، بخصوص بعض الفصول.

بخصوص تراجع البرلمان عن إعفاء جرايات المتقاعدين من أداء الضريبة على الدخل

النائب عصام شوشان: "إن هذا الفصل اذا مرر سيبدأ تطبيقه في 2026 بالتالي تم منح الحكومة سنة مسبقا لدراسة الوضع وتهيئة الأرضية الملائمة لتطبيقه"

بخصوص التصويت على فصل إضافي مقدم من طرف وزارة المالية يتعلق بالترخيص للبنك المركزي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة بالبلاد التونسية في حدود مبلغ اقصاه 7000 مليون دينار

النائب عبد الجليل الهاني: "التصويت على هذا الفصل كان "تصويتا مُكرها"، باعتبار أنّ كلفة الاقتراض الخارجي باهظة جدا على الخزينة العامة، الشيء الذي دفع إلى الإقتراض من السوق الداخلية".

بخصوص الفصل المتعلق بإضافة بعض المنتجات الفلاحية لقائمة المواد المستوردة المشمولة بالتخفيض في الأداء على القيمة المضافة

النائب طارق المهدي: "ان أصحاب هذه المؤسّسات يدفعون 19 % من الآداء على القيمة المضافة، لتعيد لهم الدّولة لاحقا 12 %، وهم بذلك يدفعون حقيقة 7 %، وقد تمّ التنصيص من خلال الفصل الذي تمّت اضافته على دفع 7 % مباشرة. بالتالي لن يكون هنالك أي تغيير"

بخصوص التراجع عن الفصل المتعلّق بتوريد السيارات السياحية المستعملة

النائب محمد زياد الماهر

"واجهتنا الوزارة بحجج تعلقت بالصعوبات المالية في تعبئة الموارد، لا بدّ من تعميق دراسة المقترح والاستماع لوزارة التجارة ليكون هذا الإجراء في شكل مقترح قانون متماسك وقابل للتطبيق".

11 ديسمبر 2024

لجنة المالية والميزانية تعقد جلسات استماع حول عدد من مشاريع القوانين وتصادق على اثنين منها

- استمعت اللّجنة الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.
وقدّم ممثلو الوزارة توضيحات حول مكونات المشروع وكلفته ودوره في تعزيز الفلاحة شبه الغابية في ولايات باجة وسليانة وبنزرت ودوره في دعم آليات حماية الغابات من الحرائق. وثمّن النواب مردودية المشروع، و استفسروا حول عدد من النقاط على غرار جدوى المشروع على المستوى الإقليمي ومدى قدرته على توفير مواطن الشغل وخلق الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما استوضحوا بخصوص عدد من المسائل الأخرى. وتمت اثر ذلك الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

- استمعت اللجنة إلى ممثلين عن وزارة التجهيز والاسكان ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم .بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.
وقدّم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط عديد التوضيحات بخصوص مصدر التمويل والإطار الذي يندرج في إطاره القرض.
وأثار النواب عددا من المسائل على غرار اشكاليّة عدم التناغم بين مناطق تدخل هذا المشروع والتوجه الجديد حسب الأقاليم، ودعوا إلى ضرورة أن يشمل هذا المشروع بعض الولايات الأخرى.
وتمت المصادقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

استمعت اللّجنة إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO". وأبرز ممثلو الوزارة أهمية هذا المشروع في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية الصغرى بالشمال الغربي. وأشار النواب إلى عدم التناغم بين مكونات هذا المشروع والإجراءات الواردة في قانون المالية لسنة 2025 ، إلى جانب عدم التناسق بين عنوان مشروع القانون ومحتواه.

وقررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع هذا القانون وطلبت الاستماع في شأنه إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

جلسة عمل بين وفد من مجلس نواب الشعب ووفد من الحزب الشيوعي الصيني

عقد وفد من مجلس نواب الشعب برئاسة السيدة سوسن مبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب يوم 10 ديسمبر 2024 جلسة عمل مع وفد من الحزب الشيوعي الصّيني برئاسة السيد تساي فانغ CAI FANG، كبير الخبراء بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ونائب سابق لرئيس الاكاديمية والوفد المرافق له بحضور السيد WAN LI سفير الصين بتونس، و السيد عزالدين التايب نائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجيّة والتونسيين بالخارج والهجرة، وعدد من النواب من مختلف الكتل ومن غير المنتمين.

وأبرزت السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس عمق العلاقات وتناغم قيادتي البلدين ومساعيهما المتميّزة للرفع من مستوى العلاقات وتطويرها

. ودعت الى أهمية تقوية سبل التعاون في مجال التبادل التجاري وتعزيز نسق الاستثمار في المجالات التكنولوجية والصناعية. كما شدّدت على أهمية استحثاث العمل على الصعيد البرلماني وتوسيع الاستشارات على مختلف الأصعدة في مجال الديبلوماسية البرلمانية.

وأبرز أعضاء وفد مجلس نواب الشعب بدورهم أهمية الاستفادة من المكانة الهامّة للاقتصاد الصيني عالميا، والعمل على مزيد استقطاب الاستثمارات الصينية في تونس، داعين إلى أهمية دفع نسق التبادل التجاري وتشجيع تدفق المنتوجات التونسية في السوق الصينية وخاصة التمور وزيت الزيتون.

وبيّن السيد "تساي فانغ "رئيس الوفد الصيني المساعي المبذولة لتعميق الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين ولاسيما عبر تنفيذ الاتفاقيات الثنائية. وثمّن دور البرلمان التونسي في تعزيز العلاقات البرلمانية والديبلوماسية بين البلدين داعيا الى مراجعة التشريعات التي تنظم أواصر التعاون الاقتصادي، فضلا عن تبادل الخبرات في مجال إدارة الحوكمة.

وقد أشار سفير الصين بتونس الى تطوّر المشاريع الاستثمارية الصينية في تونس في المجال الصحي والفلاحي وعلى مستوى البنية التحتية.